



سؤر :

انظر : (ماء / ٢ ب) .

سامرة :

اعتبار السامرة طائفة من أهل الكتاب (ر : كتابي) .
ذبيحة السامرة (ر : ذبح / ٣ أ) .

سب :

انظر : هجاء .

سبق :

السبق جازئ على جعل أو على غير جعل ، فإن كان على جعل فيشترط أن يكون
الجعل من غير المتسابقين لئلا يكون مقامرة ، وقد روى عبد الرزاق أن أول من سبق بين
الخيال عمر بن الخطاب^(١) وروى أيضاً أن عمر أجرى الخيل وسبق^(٢) .

سَبِي :

انظر : أسر .

إسلام أبناء السبي (ر : إسلام / ٤ جـ) .

ستارة :

كراهة تزيين البيت بالستائر (ر : زينة / ١) .

سترة :

السترة في الصلاة (ر : صلاة / ٨) .

سجن :

١ - اتخاذ السجن في الحرم :

يجوز اتخاذ السجن في الحرم ، وقد اشترى نافع بن عبد الحارث عامل عمر على مكة من صفوان بن أمية داراً للسجن^(١) و (ر : بيع / ٤ ب ٢) .

٢ - السجن في التهمة :

(ر : قضاء / ١ و ١٣) .

٣ - التعزير بالسجن :

(ر : تعزير / ٢ و) .

(١) انظر المحلى ٨ / ١٧١ و ١٠ / ٤٩٩ و سنن البيهقي ٦ / ٣٤ والمجموع ٩ / ٣٦٩ والمغني ٦ / ٢٦٢ .

سجود :

١ - السجود لغير الله :

لا يجوز لأحد أن يسجد لأحد أبداً ، سواء كان أميراً أو عالماً أو صالحاً ، لأن السجود لغير الله لا يجوز ، وقد قدم عظيم من عظماء العجم على عمر فسجد له ، فقال له عمر : ارفع رأسك للواحد القهار^(١) .

٢ - سجود الشكر :

يستحب سجود الشكر عند تجدد النعم ، أو اندفاع النقم ، وقد كان عمر يفعلها ، فقد أتاها فتح من قبل اليمامة فسجد^(٢) .

٣ - سجود السهو :

(انظر : صلاة / ١٠) .

٤ - سجود التلاوة :

أ - أماكن سجود التلاوة في القرآن العظيم (ر : قرآن / ٨) .

ب - أحكام سجود التلاوة :

(١) كان عمر يذهب إلى أن سجود التلاوة ليس بواجب على من قرأ أو سمع آية فيها سجدة^(٣) فقد قرأ عمر السجدة على المنبر يوم الجمعة ثم نزل فسجد ، فسجدوا معه ، ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى فتهيأوا للسجود ، فقال عمر : على رسلكم ، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء^(٤) .

إذا تقرر هذا ، فإن ذلك حكمها على من جلس يستمع إليها أو قرأها

(٤) صحيح البخاري في سجود القرآن ، والموطأ

(١) ابن أبي شيبة ١ / ١٢٠ .

١ / ٢٠٦ والمحلى ٥ / ٦١ والمغني ١ / ٦٢٣

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ١١٦ و ٢ / ٣٠٨ ب والمغني

و ٢ / ٣١٠ .

١ / ٦٢٣ .

(٣) المجموع ٣ / ٥٥٥ .

بنفسه ، أما من سمعها عرضاً دون قصد فإنه لا يسجد عليه ، قال عمر : إنما السجدة على من جلس لها وعند الذكر^(١) - أي القراءة للقارئ - .

(٢) إذا قرأ السجدة خارج الصلاة وأراد أن يسجدها ، سجدها بعد إتمام القراءة إن شاء ، وإن شاء قطع القراءة فسجدها ثم عاد إلى القراءة .

(٣) وإن قرأ السجدة على المنبر - أثناء خطبة الجمعة - فإن شاء نزل فسجد ثم صعد المنبر وأتم الخطبة ، كما فعل عمر حين قرأ السجدة على المنبر^(٢) وإن شاء أخر السجود إلى ما بعد انتهاء الخطبة .

(٤) وإن قرأها في الصلاة فإن شاء سجدها حين قراءتها في الصلاة ، فعن عبد الله بن ثعلبة قال : صليت خلف عمر بن الخطاب فسجد في الحج - أي في سورة الحج - سجدتين^(٣) ؛ وإن شاء أتم صلاته ثم سجد سجود التلاوة بعد انتهائه من الصلاة .

(٥) ولا يجوز له أن يسجد سجود التلاوة في أوقات الكراهة ، ولكن يؤخره إلى خروج وقت الكراهة فيسجده ، فعن أبي تيممة الهجيمي قال : كنت أقصّ بعد صلاة الصبح فأسجد ، فنهاني ابن عمر فلم أنته ثلاث مرات ، ثم عاد فقال : إني صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم يسجدوا حتى تطلع الشمس^(٤) .

سُحْر :

١ - تعريف :

السحر هو تسخير الجان للتأثير على مخلوق من المخلوقات .

(٤) سنن داود برقم ١٤١٥ في الصلاة باب فيمن قرأ

السجدة في الصبح ، والمغني ١ / ٦٢٣ .

(١) ابن أبي شيبة ١ / ٦٣ ب .

(٢) المحلى ٩ / ١٢٦ .

(٣) المحلى ٥ / ١٠٦ .

٢ - حكمه وعقوبته :

ويظهر أن عمر رضي الله عنه اعتبر السحر كفراً ، لأنه عاقب عليه بعقوبة المرتد ، القتل ، فعن بجاله التميمي قال : كنت كاتباً لجزء بن معاوية ، عم الأحنف بن قيس ، فأتانا كتاب عمر قبل موته بسنة : ان اقتلوا كل ساحر وساحرة ، قال : فقتلنا ثلاث سواحر^(١) ؛ وروى عبد الرزاق في مصنفه أن عمر بن الخطاب أخذ ساحراً فدفنه إلى صدره ثم تركه حتى مات^(٢).

سراية :

- سراية القصاص إلى النفس وما دونها (ر : جناية / ٧٥) .
- سراية الحد (ر : حد / ١٢) .

سرقة :

١ - تعريف :

السرقة هي أخذ مال لا حق له فيه من حرز خفية .

وعلى هذا فالاختلاس ليس بسرقة ، لأنه لا يكون خفية (ر : اختلاس) .

٢ - طرد السارق :

إذا رأى أحد سارقاً على سرقة فليصح به ، ولا يعمد إلى ضربه ، لأنه غالباً ما يترك المسروق ويهرب بمجرد الصباح به ، فإن لم يهرب ، وقاوم ، حلت مقاومته ، قال عمر : روع السارق ولا تراعه^(٣) .

(١) عبد الرزاق ٦ / ٤٩ و ١٠ / ١٧٩ وابن أبي شيبة ٢ / ١٣٧ والمحلى ٩ / ٤٢٥ و ١١ / ٣٩٤ وسنن البيهقي ٨ / ١٣٦ والأموال ٣١ والمغني ٨ / ١٥٣ .

(٢) عبد الرزاق ١٠ / ١٨٤ والمحلى ١١ / ٣٩٧ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢ / ١٢٦ وعبد الرزاق ١٠ / ٢٢٧ .

٣ - السارق :

لا يقام حد السرقة على السارق إلا أن يكون بالغاً ، عاقلاً ، مختاراً ، عالماً بالتحريم (ر : حد / ٦) والجدير بالذكر هنا أن عمر اعتبر الضرورة إكراهاً ضمناً ، ويظهر لنا ذلك في حادثة سرقة عبید حاطب بن أبي بلتعة ناقة ليأكلوها ، وهي كما رواه الأئمة ان رقيقاً لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة ، فانتحروها ، فرفع ذلك إلى عمر فأمر عمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ، ولكنه لم يلبث أن عدل عن ذلك وقال : لولا أنني أظن أنك تجيعهم حتى أن أحدهم أتى ما حرّم الله لقطعت أيديهم ، ولكن والله لئن تركتهم لأغرمنك غرامة توجعك ، وغرمه ضعف ثمن الناقة^(١) ؛ وفي امتناعه رضي الله عنه عن إقامة حد السرقة في عام المجاعة ، فقد جاء رجل إلى عمر في ناقة نحرته ، فقال له عمر : هل لك في ناقتين بها عشارتين مربغتين - مخصبتين - سميتين ؟ فانا لا نقطع في عام سنة^(٢) .

٤ - المسروق منه :

أ - لا يقام حد السرقة إذا كان المسروق منه ملكاً للسارق ، فلا يقطع السيد بالسرقة من عبده ، ولا الأب من ابنه لقوله صلى الله عليه وسلم : (أنت ومالك لأبيك) .

ب - ولا يقام حد السرقة على عبد سرق من بيت سيده ، فقد أتى عبد الله بن الحضرمي إلى عمر بغلام وقال له : اقطع يد هذا ، فإنه سرق ، فقال له عمر : ماذا سرق ؟ قال : سرق مرآة لامرأتي ثمنها ستون درهماً . فقال عمر : أرسله ، ليس عليه قطع ، خادمكم سرق متاعكم^(٣) .

٢٧٨/٨ .

(١) سنن البيهقي ٢٧٨ / ٨ والموطأ ٧٤٨ / ٢ وعبد

(٣) سنن البيهقي ٢٨٢ / ٨ وابن أبي شيبة ١٣٠ / ٢

الرزاقي ٢٣٩ / ١٠ وغيرها .

والموطأ ٨٤٠ / ٢ وخراج أبي يوسف ٢٠٥

(٢) عبد الرزاقي ٢٤٢ / ١٠ وابن أبي شيبة

والمغني ٦٤٩ / ٢ و٢٧٥ .

١٣٠ / ٢ ب والمحلى ٣٤٣ / ١١ والمغني

٥ - المسروق :

أ - لا يقام حد السرقة حتى تتوفر في الشيء المسروق الشروط التالية :

(١) أن يكون المسروق مالاً ليس للشارق فيه ملك ولا شبهة ملك ، وعلى هذا فإنه لا حد في سرقة الحر ، لأن الحر ليس بملك ، ولكن الحد واجب في سرقة العبد الصغير الذي لا يعقل ، وقد قطع عمر يد رجل في غلام سرق^(١) ؛ أما العبد الكبير العاقل فلا قطع في سرقة ، لأنه لا يمكن أن تتم إلا بتواطئه مع السارق ، ولهذا لم ير عمر على من سرق العبد الكبير قطع ، وقال : هؤلاء خلاّبون ، فعن علي بن المبارك قال : ليس على الذين يسرقون رقيق الناس بأفريقيا قطع ، فقد كان هذا في عهد عمر فلم ير عليهم قطعاً ، وقال هؤلاء خلاّبون^(٢) ، قال البيهقي : معناه : في العبد إذا كان عاقلاً^(٣) .

وكذلك يجب الحد في سرقة أكفان الميت ، فعن عبد الله بن عامر بن أبي ربيعة أنه وجد قوماً يختفون القبور باليمن على عهد عمر ، فكتب إلى عمر ، فكتب إليه : أن يقطع أيديهم^(٤) .

وكان عمر يعاقب من يهتك حرمة القبور فينبشها ليسرق الأكفان منها ، بما هو أشد من قطع اليد فقد مات رجل بالمدينة فخاف أخوه أن يختفي قبره ، فحرسه ، وأقبل المختفي ، فسكت عنه حتى استخرج أكفانه ، ثم أتاه فضربه بالسيف حتى برد ، فرفع ذلك إلى عمر ، فأهدر دمه^(٥) .

— فإن سرق مالاً له فيه نصيب ، أو شبهة ، فلا حد عليه في ذلك ،

(٤) عبد الرزاق ١٠ / ٢١٥ والمحلى ١١ / ٣٣٠

وفيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى قال
الذهبي في المغني في الضعفاء : تركه جماعة
وضعفه آخرون .

(٥) عبد الرزاق ١٠ / ٢١٤ والمحلى ١١ / ٣٣٠ .

(١) عبد الرزاق ١٠ / ١٩٦ والمحلى ١١ / ٣٣٦

وسنن البيهقي ٢٦٨ / ٨ وابن أبي شيبة
١٢٧ / ٢ ب .

(٢) ابن أبي شيبة ١٢٧ / ٢ وسنن البيهقي

٢٦٨ / ٨ .

(٣) سنن البيهقي ٢٦٨ / ٨ .

ولكن يعزر ، كمن سرق من بيت مال المسلمين ، وقد سطا رجل على بيت مال الكوفة ، فسرقه ، فأجمع عبد الله بن مسعود لقطعه ، فكتب إلى عمر بن الخطاب ، فكتب عمر : لا تقطعه ، فإن له فيه حقاً^(١) ؛ وكمن سرق من الغنيمة إن كان له حق فيها ، وقد كان عمر يعاقب في الغلول - السرقة من الغنيمة - عقوبة موجعة^(٢) ، ولا يقطع الغال ، قال عمر : إذا وجد الغلول عند رجل ، أخذ وجلد مائة ، وحلق رأسه ولحيته ، وأخذ ما كان في رحله من شيء إلا الحيوان ، فأحرق رحله ، ولم يأخذ سهماً في المسلمين أبداً^(٣) . ويستثنى من ذلك ما يأكله المار في البستان من الفاكهة ، فإنه لا يعتبر سرقة ، لأن رسول الله أباح له ذلك ، قال عمر : إذا مررت ببستان فكل ولا تتخذ خبنة^(٤) .

أما ما روي أن عمر قال : «إذا مررتم براعي الإبل فنادوا : يا راعي الإبل ، فإن أجابكم فاستسقوه ، وإن لم يجبكم فأتوها فاحلبوها واشربوا ثم صرّوا»^(٥) فإنه كما قال البيهقي : محمول على حالة الضرورة .

(٢) أن يكون المسروق محرزاً ، فإن لم يكن محرزاً فلا قطع فيه ، والعرف هو الذي يحدد حرز كل نوع من الأنواع ، فحرز التمر مثلاً : وضعه في الجرين ، قال عمر : من أخذ من التمر شيئاً فليس عليه قطع حتى يؤويه إلى المرابد والجرائن ، فإن أخذ منه بعد ذلك ما يساوي ربع دينار قطع^(٦) وقال عمر : لا يقطع في عذق^(٧) ، وإنما لا يقطع لأنه ليس بمحرز .

(٣) أن يبلغ المسروق نصاباً : ولا يقطع السارق إلا إذا بلغ المسروق نصاباً ،

٣٥٩/٩ والمجموع ٥٣/٩ والمغني ٥٩٧/٨ .

(٥) سنن البيهقي ٣٥٩/٩ والمجموع ٥٣/٩ وعبد

الرزاق ٥٨/٤ .

(٦) عبد الرزاق ٢٢٣/١٠ .

(٧) ابن أبي شيبة ١٣٠/٢ ب والمحملي

٣٤٣/١١ .

(١) عبد الرزاق ٢١٢/١٠ وابن أبي شيبة ١٣٠/٢

والمحملي ٣٢٧/١١ وخراج أبي يوسف ٢٠٤

والمغني ٢٧٧/٨ .

(٢) خراج أبي يوسف ٢٠٥ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٣٢/١ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٧٥/١ وسنن البيهقي

وقد اختلفت الروايات في تقدير النصاب ، ففي رواية أن النصاب هو ربع دينار ، أو ما يساوي قيمة ربع دينار ، قال عمر : إذا أخذ السارق ما يساوي ربع دينار قطع^(١) ؛ وفي رواية ثانية : أن النصاب هو خمسة دراهم ، فعن أنس قال : قطع رسول الله وأبو بكر وعمر في مجنّ ، قلت : كم كان يساوي ؟ قال : خمسة دراهم^(٢) ، وقال عمر : لا تقطع الخمس - أي اليد - إلا في خمس^(٣) يعني خمسة دراهم .

وفي رواية ثالثة : أن النصاب هو عشرة دراهم ، فقد أتى عمر بسارق سرق ثوباً ، فقال لعثمان : قومه ، فقومه ثمانية دراهم ، فلم يقطعه^(٤) ، وفي رواية ابن أبي شيبة : أن عمر أمر بقطعه ، فقال له عثمان : إن سرقته لا تساوي عشرة دراهم ، فقال : فأمر به فقومت بثمانية دراهم ، فلم يقطعه .

ب - رد الشيء المسروق :

(١) إذا كان الشيء المسروق قائماً بيد السارق وجب رده إلى المسروق منه ، وإن باعه وكان الذي اشتراه غير متهم بالتواطؤ مع السارق فإن صاحب الشيء المسروق إن شاء أخذه من المبتاع بالثمن ، وتبع في ذلك السارق ، وإن شاء اتبع السارق وأرغمه على فسخ البيع واسترداد المبيع ورده إليه ، بذلك قضى عمر اتباعاً لقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فعن أسيد بن حضير أن رسول الله قضى أنه إذا وجدها - السرقة - في يد الرجل غير المتهم فإن شاء أخذها بما اشتراها ، وإن شاء اتبع سارقه ، وقضى بذلك أبو بكر وعمر^(٥) .

(٢) أما إذا استهلك السارق الشيء المسروق ، فإنه قد ورد عن عمر التضمن

(١) عبد الرزاق ٢٣٥/١٠ والمغني ٢٢٣ و ٢٤٢/٨ وتفسير القرطبي ١٦٠/٦ .
(٤) عبد الرزاق ٢٣٣/١٠ وسنن البيهقي ٢٦٠/٨ .

(٢) سنن البيهقي ٢٦٠/٨ .
(٣) ابن أبي شيبة ١٢٤/٢ وتفسير القرطبي ١٦١/٦ والمغني ٢٤٢/٨ .

(٥) سنن النسائي في البيوع باب الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق ومسنند أحمد ٤ / ٢٢٦ وعبد الرزاق ٢٠١ / ١٠ .

بضعف القيمة إن لم يقيم الحد على السارق ، فقد قال عمر لحاطب بن أبي بلتعة عندما سرق غلماناه ناقة لرجل من مزينة وذبحوها : لولا أنني أظن أنك تُجيعهم حتى أن أحدهم أتى ما حرّم الله لقطعت أيديهم ، ولكن والله لئن تركتهم لأغرمنك فيهم غرامة توجعك ، فقال لصاحب الناقة : كم ثمنها ؟ قال : كنت أمنعها من أربعمائة ، فقال : أعطه ثمانمائة^(١) ؛ وأتى رجل في ناقة نحرت فقال له عمر : هل لك في ناقتين عشاريتين مربعتين سميتين بناقتك ؟ فانا لا نقطع في عام سنة^(٢) .

أما إذا أقيم الحد على السارق فهل يضمن الشيء المسروق إن كان قد استهلكه ؟ فهذا لم نعثر على نص فيه عن عمر رضي الله عنه .

٦ - إثبات السرقة :

تثبت جريمة السرقة بالإقرار، ويصح رجوعه عنه (ر: إقرار) وبالشهادة (ر: شهادة) .

٧ - عقوبة السرقة :

أ - كان عمر يأمر بتنفيذ حد السرقة بكل قوة وحزم ويقول : اشتدوا على السارق فاقطعوهم يداً يداً ورجلاً رجلاً^(٣) تنفيذاً لقوله تعالى : ﴿ السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ... ﴾ .

ب - فإن سرق للمرة الأولى قطعت يده اليمنى ، فإن عاد إلى السرقة ثانية قطعت رجله اليسرى^(٤) وكان عمر إن عاد السارق إلى السرقة الثالثة ، يقطع يده اليسرى ، ولا يجوز أن تستبدل اليد بالرجل بدعوى أن تترك له يد يأكل بها

(١) سنن البيهقي ٢٧٨ / ٨ والموطأ ٧٤٨ / ٢ وعبد الرزاق ٢٣٩ / ١٠ والمحلى ١٥٧ / ٨ و١١ / ٢٤٣ و٣٢٤ .
(٢) عبد الرزاق ٢٤٢ / ١٠ .
(٣) تفسير الطبري ٢٩٨ / ١٠ .
(٤) المغني ٢٥٩ / ٨ .

ويستنجي بها ، لأن ذلك مخالف للسنة ، فقد سرق رجل مقطوعةً يده ورجله في عهد أبي بكر ، فأراد أبو بكر أن يقطع رجله ويدع يده يستطيب بها ويتطهر بها ، وينتفع بها ، فقال عمر : لا والذي نفسي بيده لتقطعن يده الأخرى ، فأمر به أبو بكر فقطعت يده^(١) وفي رواية أنه قال له : السنة اليد^(٢) .

أما ما ورد في المطبوع من مصنف عبد الرزاق ان ابن عباس قال : أشهد لرأيت عمر قطع رجل رجل بعد يد ورجل سرق الثالثة^(٣) ، فإن قول ابن عباس هذا قد رواه ابن أبي شيبة وغيره بلفظ : رأيت عمر بن الخطاب قطع يد رجل بعد يده ورجله^(٤) .

فإن عاد إلى السرقة رابعة قطعت رجله اليمنى ، قال ابن المنذر : ثبت عن أبي بكر وعمر أنهما قطعا اليد بعد اليد والرجل بعد الرجل^(٥) يعني أنه سرق في الثالثة فقطعت يده اليسرى ثم سرق في الرابعة فقطعت رجله اليمنى . .

ولكن عمر لم يلبث أن رجع عن ذلك عندما أتى برجل - يقال له سدوم - قد سرق ، فقطعه ، ثم أتى به الثانية فقطعه ، ثم أتى به الثالثة ، فأراد أن يقطعه ، فقال له علي بن أبي طالب : لا تفعل ، إنما عليه يد ورجل ، فالله تعالى يقول : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ . . . ﴾ فلا ينبغي أن تدعه ليس له قائمة يمشي عليها ولا يأكل بها ، فإذا أن تعززه ، وإما أن تستودعه السجن ، فاستودعه السجن^(٦) ووافقه الصحابة على ذلك^(٧) ؛ ثم قال عمر بعد ذلك : إذا سرق فاقطعوا يده ، ثم إن عاد فاقطعوا رجله ، ولا تقطعوا

(١) سنن البيهقي ٨ / ٣٧٤ .

(٥) تفسير القرطبي ٦ / ١٧٢ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢ / ١٢٦ والمحلى ١١ / ٣٥٥ .

(٦) انظر عبد الرزاق ١٠ / ١٨٦ والمحلى

(٣) عبد الرزاق ١٠ / ١٨٦ .

(٧) ١١ / ٣٥٥ والمغني ٨ / ٢٦٤ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢ / ١٢٦ وسنن البيهقي

(٧) ابن أبي شيبة ٢ / ١٢٦ .

. ٨ / ٢٧١

يده الأخرى ، وذروه يأكل بها الطعام ويستنجي بها من الغائط ، ولكن احبسوه عن المسلمين^(١) .

ج - ويكون قطع اليد من المفصل - أي الرسغ - فقد قطع عمر يد السارق من المفصل^(٢) ، أما قطع الرجل : فقد اختلفت الرواية في مكان القطع منه ، ففي رواية : إن قطعها يكون من المفصل أيضاً ، فعن عكرمة وعمر بن دينار قالا : إن عمر كان يقطع القدم من مفصلها^(٣) ؛ وفي رواية أخرى : إن القطع يكون من منتصف القدم ، بحيث يبقى العقب ، فقد قطع عمر القدم وأشار إلى شطرها^(٤) .

٨ - من يقيم حد السرقة :

يقيم الإمام حد السرقة على الأحرار ، والرقيق ، ويجوز أن يقيم السيد حد السرقة على عبده في رأي عمر ، فقد قطع عمر يد غلام له سرق من غير أن يرفعه^(٥) إلى السلطان .

السعي بين الصفا والمروة :

انظر : حج / ٩ .

سفتجة :

السفتجة هي : أن يعطي الرجل الرجل مالاً لآخر ، وللآخر مال في بلد المعطي ، فيوفيه إياه هناك ، فيستفيد بذلك أمن الطريق وفوائد أخرى ، وقد كرهها عمر (ر : بيع / ٤ ب ٣) .

والمغني ٨ / ٢٦٠ .

(١) ابن أبي شيبة ٢ / ١٢٦ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢ / ١٣٠ ب وخراج أبي يوسف

(٢) ابن أبي شيبة ٢ / ١٣٠ ب وخراج أبي يوسف

٢٠٠ .

والمغني ٨ / ٢٥٩ .

(٥) عبد الرزاق ١٠ / ٢٣٩ .

(٣) عبد الرزاق ١٠ / ١٨٥ والمحلى ١١ / ١ و ٣٥٧

سفر :

١ - ندب الناس إليه :

كان عمر يقول : سافروا تصحوا وترزقوا^(١) .

٢ - السفر يوم الجمعة :

السفر يوم الجمعة جائز لا كراهة فيه ، سواء كان قبل صلاة الجمعة أم بعدها ، فقد أبصر عمر رجلاً عليه أهبة السفر ، فقال الرجل : إن اليوم يوم الجمعة ، ولولا ذلك لخرجت ، فقال عمر : إن الجمعة لا تحبس مسافراً^(٢) وجهز عمر جيشاً فيهم معاذ بن جبل ، فخرجوا يوم الجمعة ، قال ، ومكث معاذ حتى صلى ، فمر به عمر فقال : ألسنت في هذا الجيش ؟ قال : بلى ، قال : فما شأنك ؟ قال : أردت أن أشهد الجمعة ثم أروح قال : أما سمعت رسول الله يقول : (لغدوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها)^(٣) .

٣ - سفر الإنسان وحده :

أ - كان عمر يكره أن يسافر الرجل وحده ويقول : أرأيت إن مات ، من أسأل عنه^(٤) ، ويقول : لا يسافرن رجل وحده ولا ينامن في بيت وحده^(٥) .

ب - اشتراط المحرم لسفر المرأة : (ر : حج / ١٩) .

٤ - تقديم المسافرين على المقيم في تأمين الحاجيات :

كان عمر يرى وجوب تقديم المسافرين على المقيم في تأمين الحاجيات ، والاستفادة من المرافق العامة ، فكان يقول : ابن السبيل أحق بالماء والظل من

(٣) سنن البيهقي ٣ / ١٨٧ .

(١) عبد الرزاق ٥ / ١٦٨ و ١١ / ٤٣٤ .

(٤) عبد الرزاق ١٠ / ٤٣١ و ١١ / ٤٣٤ .

(٢) عبد الرزاق ٣ / ٢٥٠ والمغني ٢ / ٣٦٢ وابن

(٥) عبد الرزاق ١٠ / ٤٣١ .

أبي شيبة ١ / ٧٦ وسنن البيهقي ١ / ٧٦ ب

والمجموع ٤ / ٣٦٨ .

الناثيء عليه - أي المقيم^(١) - .

٥ - قصد بيت المقدس بالسفر :

كان عمر يكره أن يقصد المسلم بسفره بيت المقدس لثلاث يتشبه زائره بالحجاج ، فعن ابن المسيب قال : بينا عمر في نَعَم من نَعَم الصدقة مرّ به رجلان فقال : من أين جئتما ؟ قالا : من بيت المقدس ، فعلاهما ضرباً بالدرّة ، وقال : حج كحج البيت ؟ قالا : يا أمير المؤمنين ، إنا جئنا من أرض كذا وكذا ، فمررنا به فصلينا فيه ، فقال : كذا إذن ، فتركهما^(٢) .

وكان يفضل على ذلك زيارة بيت الله الحرام ، فقد أتى رجل عمر فقال : إني أريد بيت المقدس فقال له : اذهب وتجهز ، فإذا تجهزت فاتني ، فلما تجهز أتاه قال : اجعلها عمرة^(٣) .

٦ - غناء المسافرين :

(ر : غناء) .

٧ - استقبال المسافرين :

استقبال المسافرين مشروع ، فقد تلقى نافع بن عبد الحارث عمر بن الخطاب إلى عسفان ، فقال له عمر : من استخلفت على أهل الوادي ؟ - يعني أهل مكة - قال : ابن أبيزي ، قال : من ابن أبيزي ؟ قال : رجل من موالينا ، قال : استخلفت عليهم مولى ؟ ! قال : إنه قارئ لكتاب الله ، قال : أما أن نبيكم قال : (إن الله يرفع بهذا القرآن أقواماً ويضع به آخرين)^(٤) ؛ وقدم عمر إلى الشام فخرج إليه أبو عبيدة بن الجراح فتلّقه ؛ فلما التقيا اعتنق كل منهما صاحبه^(٥) .

(٤) عبد الرزاق ١١ / ٤٣٩ .

(٥) آثار أبي يوسف برقم ٩٤٤ .

(١) خراج يحيى ١٠٢ والأموال ٢٩٧ .

(٢) عبد الرزاق ٥ / ١٣٣ وابن أبي شيبة ١ / ٢٠٢ .

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ٢٠٢ وعبد الرزاق ٥ / ١٣٤ .

٨ - إخبار المسافر أهله بقدومه :

يستحب للمسافر أن يخبر أهله بقدومه من السفر ليكونوا على استعداد لاستقباله ، وقد بعث عمر حين قدومه من الشام مولاه أسلم إلى المدينة يؤذنههم : إنا قادمون عليكم لكذا وكذا^(١) .

٩ - السفر الذي تناط به الرخصة :

لقد تفضل الله تعالى على المسافر ببعض الرخص في السفر ، والسفر الذي تناط به الرخصة لا بد من أن يتوفر فيه أمران :

أ - مسافة السفر : روي عن عمر أنه قصر الصلاة في سفره إلى منى ، فعن ابن عمر قال : صليت مع النبي بمنى ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ومع عثمان صدرًا من خلافته ثم صلى أربعاً^(٢) ؛ وسافر إلى ذي الحليفة فقصر الصلاة ، فعن شرحبيل بن السمط قال : رأيت عمر يصلي بذي الحليفة ركعتين ، فسألته فقال : افعل كما كان رسول الله يفعل^(٣) ؛ وسافر إلى خيبر فقصر ، فعن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر قصر الصلاة إلى خيبر^(٤) وهي تبعد ثمانية برد عن المدينة المنورة ، والبريد فرسخان في أقل تقديراته ، والفرسخ ثلاثة أميال ؛ وسافر إلى ريم فقصر الصلاة وهي مسيرة ثلاثين ميلاً ؛ وقصر إلى ذات النصب^(٥) وهي ستة عشر فرسخاً ؛ وسافر ثلاثة أميال فقصر الصلاة ، فعن اللجلاج قال : كنا نسافر مع عمر ثلاثة أميال فيتجاوز في الصلاة ويفطر^(٦) ؛ وعلى هذا فإنه يكون أقصر مسافة قصر فيها عمر الصلاة هي ثلاثة أميال - والميل أربعة آلاف ذراع - ولكن لو سافر عمر إلى مسافة أقصر من ثلاثة أميال أما كان

(٤) سنن البيهقي ٣ / ١٣٦ والموطأ ١ / ١٤٧ .

(٥) عبد الرزاق ٢ / ٢٢٥ والمحلى ٦ / ٢٤٤ .

(٦) ابن أبي شيبه ١ / ٢٢ ب و ١١٢ والمحلى ٧ / ٥ .

(١) عبد الرزاق ٧ / ٤٩٥ .

(٢) سنن البيهقي ٣ / ١٢٦ .

(٣) صحيح مسلم في صلاة المسافر ، والنسائي ٣ / ١١٨ والمغني ٢ / ٢٥٦ والمحلى ٥ / ٧ .

ومسند الإمام أحمد ١ / ٣٠ .

يقصر؟ يخيل إليّ - والله أعلم - أن عمر كان يقصر الصلاة لمجرد السفر .
 ب - مدة الإقامة : يستفيد المسلم من رخص السفر ما دام مسافراً لم ينو الإقامة ،
 فإذا نوى الإقامة ثلاثة أيام فأكثر لم يحل له أن يأتي شيئاً من الرخص ، لأن عمر
 قد حد الإقامة لمن دخل الحجاز من تجار أهل الذمة ثلاثة أيام ، فدل على أن
 الثلاث في حكم السفر ، فما زاد كان في حكم الإقامة^(١) .

١٠ - رخص السفر :

أ - مدة المسح على الخفين للمقيم يوم وليلة ، وللمسافر ثلاثة أيام بلياليها (ر :
 وضوء / ٦ و ٣ ب) .

ب - قصر الصلاة الرباعية : كان عمر يظن أن قصر الصلاة خاص في حالة الخوف ،
 ولا يشمل ذلك حالة السفر الآمن ، وقد فهم هذا من قول الله جل شأنه :
 ﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خِفْتُمْ أَنْ يُفْتِنَكُمْ الَّذِينَ
 كَفَرُوا...﴾ ، ولما رأى قصر الصلاة في السفر الآمن معمولاً به تعجب من
 ذلك فسأل عن هذا رسول الله في قصة ذكرها يعلى بن أمية قال : سألت عمر
 قلت : ﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خِفْتُمْ أَنْ يُفْتِنَكُمْ الَّذِينَ
 كفروا...﴾ وقد أمن الناس؟ فقال لي عمر : عجبت مما عجبت منه ،
 فسألت رسول الله عن ذلك فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
 صدقته^(٢) ولذلك كان عمر يقول : صلاة الأضحى ركعتان ، وصلاة الفطر
 ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة المسافر ركعتان ، تمام غير قصر
 على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم ، وقد خاب من افتري^(٣) وكان هورضي
 الله عنه يصليها ركعتين ، فعن عمران بن حصين قال : حججت مع رسول الله
 فكان يصلي ركعتين ، وسافرت مع أبي بكر فكان يصلي ركعتين حتى ذهب ،

(٣) عبد الرزاق ٢ / ٥١٩ والمحلى ٤ / ٢٦٥ وسنن

(١) المغني ٢ / ٢٨٨ .

البيهقي ٣ / ١٩٩ والاستذكار ١ / ٣٠ .

(٢) مسند الإمام أحمد ١ / ٢٥ وابن أبي شيبة

١١٢ / ١ وسنن البيهقي ٣ / ١٣٤ .

وسافرت مع عمر فكان يصلي ركعتين حتى ذهب ، وسافرت مع عثمان فصلى ركعتين ست سنين ، ثم أتم بمنى ^(١) ، ولما بلغ عبد الله بن مسعود أن عثمان صلى في منى أربع ركعات استرجع وقال : صليت مع رسول الله ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ثم تفرقت بكم الطرق ، ووددت أن لي من أربع ركعات ركعتان متقبلتان ^(٢) ؛ وكان عمر إذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم يقول : يا أهل مكة : أتموا صلاتكم فإننا قومٌ سُفر ^(٣) .

ج - عدم وجوب صلاة الجمعة على المسافر : وقد كان عمر لا يصلي الجمعة في السفر ^(٤) .

د - تخفيف الصلاة في السفر : وقد كان عمر يخفف الصلاة في السفر ، فيقرأ قصار السور فيها ، فصلى الصبح مرة وقرأ ب ﴿ ألم تر ﴾ و ﴿ لإيلاف قريش ﴾ ^(٥) ؛ وصلى الفجر مرة بذى الحليفة فقرأ ب ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ و ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ^(٦) ؛ وصلى في العام الذي قتل فيه صلاة الصبح في مكة فقرأ ب ﴿ لا أقسم بهذا البلد ﴾ و ﴿ التين والزيتون ﴾ ^(٧) ، مع أن المعروف عنه أنه كان يطيل القراءة في صلاة الفجر (ر : صلاة / ٦ هـ ٦) .

هـ - الترخص في صلاة التطوع : وكان عمر يترخص في صلاة التطوع ، وفي سنن الرواتب ، فكان يصليها مرة ، ولا يصليها مرة ، من غير التزام ، قال ابن عمر : صحبت عمر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ^(٨) وروى ابن أبي شيبة بسنده

-
- | | |
|---|---|
| (١) الموطأ ١ / ٤٠٢ والمجموع ٤ / ٢٢١ . | (٦) ابن أبي شيبة ١ / ٥٦ وعبد الرزاق ٢ / ١١٨ |
| (٢) ابن أبي شيبة ١ / ١١٣ والمغني ٢ / ٢٧٠ . | والمحلى ٤ / ١٠٤ . |
| (٣) الموطأ ٢ / ٣٤٩ وابن أبي شيبة ١ / ٥٨ ب | (٧) عبد الرزاق ٢ / ١١٩ . |
| وسنن البيهقي ٣ / ١٢٦ وعبد الرزاق ٢ / ٥٤٠ | (٨) صحيح البخاري في تقصير الصلاة باب من لم |
| وآثار أبي يوسف برقم ١٤٥ . | يتطوع في السفر ، ومسلم في صلاة |
| (٤) ابن أبي شيبة ١ / ٧٦ ب . | المسافرين برقم ٦٨٩ والموطأ ١ / ١٥٠ وعبد |
| (٥) ابن أبي شيبة ١ / ٥٦ وعبد الرزاق ٢ / ١١٨ . | الرزاق ٢ / ٥٥٧ والمغني ٢ / ٢٩٤ . |

أن عمر كان لا يصلي في السفر قبل الفريضة ولا بعدها^(١) بينما يروي مجاهد أن عمر كان يتطوع في السفر^(٢) ، وأنه كان يصلي قبل المكتوبة وبعدها^(٣) فدل هذا مجاهد على عدم التزامه بالسنن الرواتب في السفر .

و - الفطر في السفر :

(١) كان عمر يرى أنه لا يجوز للمسافر أن يصوم في رمضان ، فإن صام وجب عليه قضاء ما صامه إذا أقام^(٤) وقد صام رجل من بني قيس في السفر فأمره عمر أن يعيد^(٥) .

(٢) ولكن المسافر إن علم أنه سيدخل وطن الإقامة في أول يومه صام ذلك اليوم ، ودخل وهو صائم ، روى الإمام مالك عن عمر أنه كان في سفر في رمضان فعلم أنه داخل المدينة في أول يوم ، فدخل وهو صائم^(٦) .

١١ - سفر المرأة :

لا يجوز للمرأة أن تسافر إلا مع محرم ، ويشترط لوجوب الحج عليها وجود المحرم أو الرفقة المأمونة ، ولا تسافر المعتدة لحج ولا لغيره (ر : حج / ١٩) .

سفه :

١ - تعريف :

السفيه هو من لا يحسن التصرف في ماله سواء كان لصغير أو خرق .

٢ - الحجر على السفيه :

التصرفات التي تصدر عن المحجور عليه على نوعين ، قولية وفعلية :

١٤٩ / ٣ .

(١) ابن أبي شيبة ٥٨ / ١ .

(٥) المحلي ٢٥٦ / ٦ وعبد الرزاق ٥٦٧ / ٢

(٢) ابن أبي شيبة ٥٨ / ١ ب .

و ٢٧٠ / ٤ .

(٣) عبد الرزاق ٥٥٩ / ٢ والمغني ٤٩٤ / ٢ .

(٦) الموطأ ٢٩٦ / ١ وكتر العمال برقم ٢٤٣٧٠ .

(٤) نيل الأوطار ٢٣٧ / ٤ والاعتبار ١٤٤ والمغني

أ - التصرفات القولية : لا تصح من السفه سائر تصرفاته القولية الضارة ضرراً محضاً كالهبة ونحوها من عقود التبرع ، فقد رأى رجل فيما يرى النائم أنه يموت إلى ثلاثة أيام ، فطلق نساءه طلقة طلقة ، وقسم ماله ، فقال عمر بن الخطاب له : « أجاءك الشيطان في منامك فأخبرك أنك تموت إلى ثلاثة أيام ، فطلقت نساءك وقسمت مالك ؟ رده ، ولو مت لرجمت قبرك كما يرجم قبر أبي رغال ، فرد ماله ونساءه ، وقال له عمر : ما أراك تلبس إلا يسيراً حتى تموت »^(١) . فنحن نرى أن عمر لم يصحح تصرفاته القولية الضارة ضرراً محضاً ، كقسمة ماله .

أما تصرفاته القولية النافعة نفعاً محضاً كقبول الهدية ونحوه فهي جائزة ؛ وأما الدائرة بين النفع والضرر فإنها تكون موقوفة على موافقة الولي .

والوصية من التصرفات القولية النافعة للموصي ، لأنه يتمتع بها في حياته ، ويكون له ثوابها بعد مماته ، فتجوز وصية المحجور عليه لسفه في الحدود المشروعة^(٢) فقد قيل لعمر : ان هناك غلاماً يفاعاً لم يحتلم من غسان ، ووارثه بالشام ، وهو ذو مال ، وليس له ههنا إلا ابنة عم له ، فقال عمر : فليوص لها ، فأوصى لها بمال يقال له بئر جشم ، فقال عمرو بن سليم : فبعت ذلك المال بثلاثين ألفاً ، وابنة عمه التي أوصى إليها هي أم عمرو بن سليم^(٣) .

ب - أما تصرفاته الفعلية فهي جائزة ولا يدخلها الحجر ، فإذا جنى السفه الكبير جناية موجبة للقصاص اقتصر منه - لأن الحجر عليه وارد على تصرفاته القولية المتعلقة بالمالية - وهذه ليست منها ، وإن كان صغيراً ضمن الجناية في ماله ، لأن عمد الصغير خطأ . وإن كانت الجناية موجبة للمال كان ضمانها في مال المحجور عليه (ر : جناية / ٢ ب ٢ أ) .

(١) المحلى ٣٠٨ / ٨ . (٣) سنن البيهقي ٢٨٢ / ٦ و ٣١٧ / ١٠ وعبد الرزاق

(٢) المحلى ٣٣١ / ٩ والمغني ٤٠٦ / ٩ ٧٨ / ٩ والموطأ ٧٦٢ / ٢ والمحلى ٣٣٠ / ٩

والمغني ١٠١ / ٦ و ٤٠٦ / ٩ .

سُكْر :

١ - تعريف :

السُكْر هو اختلاط الأمور في الذهن وعجز العقل عن إدراكها بتأثير شراب معين . فعن يعلى بن أمية أنه قال لعمر : إنا بأرض فيها شراب كثير - يعني اليمن - فكيف تجده ، قال : إذا استقرىء أم القرآن فلم يقرأها ، ولم يعرف رداءه إذا لقيه بين الأردية فاحدده^(١) .

٢ - عقوبة السكران :

(ر : أشربة / ١ ج) و (أشربة / ٢ د) .

٣ - تصرفات السكران :

— التصرفات التي يقوم بها السكران من شراب محرم اما أن تكون فعلية أو قولية :

أ - التصرفات الفعلية : وحكمها حكم تصرفات الصاحي سواء كانت له كافتصاصه ممن اعتدى عليه ، وقبض قيمة ما أتلف له ، أو كانت عليه كالزنا وشرب الخمر ، واتلافه مال الغير .

ب - التصرفات القولية : وهي على ثلاثة أنواع :

(١) تصرفات مضرة : وهي معتبرة في حقه وحكمها حكم تصرفات الصاحي ، كطلاقه زوجته ، وقذفه غيره بالزنا ونحو ذلك ، ومن هنا فقد أجاز عمر طلاق السكران^(٢) وذلك أن رجلاً من أهل عُمان تملأ من الشراب فطلق امرأته ثلاثاً ، فشهد عليه أربع نسوة ، فكتب إلى عمر بذلك ، فأجاز عمر شهادة النساء وأثبت الطلاق^(٣) ؛ وقد أتى أبو وبرة الكلبي إلى عمر فقال : ان

. ٢٠٣/٥

(١) عبد الرزاق ٩ / ٢٢٩ وابن أبي شيبة ٢ / ١٢٨

(٣) المحلى ٩ / ٣٩٧ و ١٠ / ٢٠٩ .

والمحلى ٧ / ٥٠٨ والمغني ٧ / ١١٦ .

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ٢٣٧ ب وتفسير القرطبي

خالد بن الوليد يقول ان الناس انهمكوا في الخمر ، وتحاقروا العقوبة ، فقال عمر: هؤلاء عندك فسلهم - أي جلة الصحابة - فقال علي : نراه إذا سكر هذي ، وإذا هذك افترى ، وعلى المفتري ثمانون ، فقال عمر : أبلغ صاحبك ما قال ^(١) فجعل عمر تصرفات السكران من الحرام فيما عليه كتصرفات الصاحي ، لأنه أقدم على ما حرم الله باختياره ، فترتبت عليه نتائجها .

(٢) تصرفات نافعة له : كقبوله التبرع ، وهذه غير معتبرة منه ردعاً له وزجراً .

(٣) تصرفات دائرة بين النفع والضرر : كالبيع والاجارة ، وهذه أيضاً غير معتبرة منه ، وحكمه فيها حكم المجنون .

- أما لو سكر من نحو شرب دواء أو طعام خلال تناوله ، فإن تصرفاته كتصرفات المجنون .

سلاح :

- تحلية السلاح (ر : حلية / ٣) .
- التدريب على استعمال السلاح (ر : جهاد / ٣ جـ) .
- تجريد أهل الذمة من السلاح (ر : ذمة / ٣ هـ) .
- مشروعية العناق عند السلاح (ر : سفر / ٧) .

سلام :

سلام الخطيب على الناس إذا صعد المنبر : كان عمر إذا صعد المنبر أقبل على الناس بوجهه وقال : السلام عليكم ^(٢) .

سلب :

١ - تعريف :

السلب هو ما يحمله المحارب معه أثناء القتال من أشياء تخصه كالفرس

(٢) عبد الرزاق / ٣ / ١٩٣ .

(١) المغني / ٧ / ١١٥ .

والسلاح واللباس والحلي ونحو ذلك .

٢ - استحقاق القاتل السلب :

— يستحق القاتل سلب مَنْ قتله في ساحة الجهاد ، فقد عانق رجل رجلاً وجاء آخر فقتله ، فأعطى عمر سلبه للذي قتله^(١) .

— أول من خمّس السلب عمر بن الخطاب (ر : تنفيل / ٣ أ) .

سَلَم :

بيع السلم (ر : بيع / ٥ ب) .

سِمْحاق :

تعريف جراح السمحاق (ر : جناية / ٤ ب ٢ جـ) وما يجب فيها (ر : جناية / ٥ ب ٤ هـ) .

سَمَر :

١ - كان عمر يكره السمر بعد العشاء ، ويحب النوم بعدها ليستيقظ المسلم للتهجد قبل صلاة الفجر ، فقد قال لسلمان بن ربيعة : يا سلمان إني أذم لك الحديث بعد العتمة^(٢) وكان يؤدب الناس على السهر بعد العشاء ، فعن خرشة بن الحر قال : رأيت عمر يضرب الناس على السمر بعد العشاء ويقول : أسمراً في أوله ونوماً في آخره^(٣) .

٢ - ولا يستثنى من ذلك إلا السمر في مدارس العلم أو العبادة ، فعن أبي بكر بن أبي موسى أن أباه أتى عمر بعد العشاء الآخرة ، فقال : ما جاء بك يا أبا موسى الساعة ؟ قال : نتذاكر الفقه ، قال : فجلسنا ليلاً طويلاً نتذاكر ، قال أبو موسى : الصلاة ،

(٣) ابن أبي شيبة ٩٦/١ ب وعبد الرزاق

. ٥٦١/١

(١) شرح السير الكبير ٢ / ٦٠٦ .

(٢) ابن أبي شيبة ٩٦ / ١ ب .

فقال عمر: انا في صلاة ، قال: فتذاكرنا حتى كان قريباً من الفجر^(١) ؛ ويقول أيضاً : أَجْدَبُ الْجَدْبِ الحديث بعد صلاة العشاء إلا في صلاة أو قراءة قرآن^(٢) .

سمرة :

(انظر : بيع / ٣ ج) .

سمك :

حل أكل السمك (ر : طعام / ٧) .

سنة :

- تدوين السنة (ر : علم / ١) .
- صلاة السنة (ر : صلاة / ٢٠) .
- صيام السنة (ر : صيام / ٣ ب) .
- الطلاق للسنة (ر : طلاق / ٨ أ) .

سهر :

انظر : سمر .

سهو :

السهو في الصلاة ، وجبرانه بسجود السهو (ر : صلاة / ١٦) .

سواك :

الترخيص في الاستياك للصائم (ر : صوم / ٧ ج) .

سوط :

صفة السوط الذي يُجلد به (ر : جلد / ٢) .